الأمم المتحدة

A/69/L.81/Rev.1*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 September 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: الثقافة والتنمية المستدامة

جنوب أفريقيا**: مشروع قرار

تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي أقرت فيه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)]، و ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي أقرت فيه خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ تتطلع إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تشير إلى قراراتها ٥٠/٢٢٥ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و ٥٦/٢١٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٣١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٥٥ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٣٤ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، المتعلقة بالإدارة

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

العامة والتنمية، وقرارها ٢٠٤/٦٩ المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وقرارها ١٩٩/٦٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بمنع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقراريها ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، المتعلقين بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/٢٠١٤، المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، المتعلق بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن أعمال دورتها الثالثة عشرة، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٧، المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، المتعلق بالمشاركة في الشأن السياسي والعام على قدم المساواة بين الجميع،

وإذ تدين الفساد على جميع المستويات وفي جميع أشكاله، بما في ذلك الرشوة، وكذلك غسل العائدات المتأتية من الفساد وسائر أشكال الجريمة الاقتصادية، وإذ تعرب عن القلق إزاء جسامة الفساد على جميع المستويات، وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد التزامها بمنع ممارسات الفساد ومكافحتها على جميع المستويات، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

وإذ تشدد على تنامي الحاجة إلى تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة دعما للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية الحرية وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لإتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وإذ تكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع احترام الحيّز السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته وجهود تنفيذ سياسات تعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة،

وإذ تشدد على أن المؤسسات العامة والخدمات العامة التي تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية وتخضع للمساءلة وتشمل الجميع على جميع المستويات تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك ما لم يُنجز من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة المزمع إقرارها،

وإذ تنوه بالعمل الذي تضطلع به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إسداء المشورة في مجال السياسات إلى المجلس فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالإدارة العامة في مجال التنمية، وبالمساهمات التي تقدمها شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة بوصفها أداة تنفيذية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الإدارة العامة والخدمات العامة من أجل تحقيق التنمية،

وإذ تدرك ضرورة تعزيز البحث وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات المتعلقة بدور الإدارة العامة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تدرك أيضا إمكانات الحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة ومشاركة المواطنين في تقديم الخدمات العامة،

وإذ تدرك كذلك الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، في مجال تطوير القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية والحكومة الإلكترونية والحكومة المتنقلة وإشراك المواطنين في إدارة البرامج الإنمائية،

وإذ تؤكد ضرورة بناء القدرات باعتباره أداة لتعزيز التنمية، وترحب بتعاون المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مع الأمم المتحدة في هذا الصدد،

١ - تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا في تشجيع التعاون الدولي في مجال تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أن ركائز تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات تتضمن المؤسسات العامة التي تتسم بالشفافية وتشمل الجميع وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة إضافة إلى الخدمات العامة التي تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتُعزَّز بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٣ - تشجع جميع البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والانضمام إليها، إن لم تفعل ذلك بعد، وتشجع الأطراف على استعراض تنفيذها، مع إعادة تأكيد التزامها بجعل الاتفاقية أداة فعالة لردع الفساد والرشوة وكشفهما ومنعهما

ومكافحتهما، وملاحقة المتورطين في أنشطة الفساد، واسترداد الموجودات المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، وتعزيز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

٤ - تشجع المجتمع الدولي على إرساء ممارسات جيدة في مجال إعادة الموجودات، مع دعم مبادرة الأمم المتحدة والبنك الدولي لاسترداد الموجودات المسروقة، وغيرها من المبادرات الدولية الرامية إلى استرداد الموجودات المسروقة، وتحث على استكمال الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد والتصديق عليها، وتكرر تأكيد هدف القضاء على الملاذات الآمنة التي تنشئ حوافز لنقل الموجودات المسروقة إلى الخارج والتدفقات المالية غير المشروعة، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة الزيادة من الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية وقطاع الشركات، وكذلك في الإدارات العامة؛

٥ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة تشجيع تبادل المعلومات وتبادل الخبرات وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، في مجال تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة؛

٦ - تشجع الدول الأعضاء والدول المراقبة والمراقبين على تعزيز القيادة المتسمة بالفعالية والخاضعة للمساءلة، والأخذ بالمعايير الرفيعة المستوى من حيث الجدارة المهنية، والمسؤولية الأخلاقية، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة، والقدرة على الاستجابة، والكفاءة، والفعالية في المؤسسات العامة وفي تقديم الخدمات العامة على جميع الصُّعد المناسبة؛

٧ - تؤكد من جديد أن ركائز تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات تتضمن الحكم المتسم بالشفافية والقائم على المشاركة والخاضع للمساءلة، والإدارة العامة المتسمة بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة والمعززة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم تنمية القدرات في مجال الحوكمة العامة وبناء المؤسسات على جميع المستويات، بهدف التعجيل بإحراز التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة؛

٨ - تسلم بأهمية تعزيز مؤسسات الإدارة العامة، وتحسين قدرات القطاع العام في مجال الموارد البشرية، وتشجيع بناء المعارف والابتكار وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية في مجال الإدارة العامة وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

٩ - تشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في صياغة السياسات العامة وتوفير الخدمات العامة من أجل دعم الجهود الإنمائية الوطنية والتصدي بفعالية للاحتياجات والأولويات الوطنية والمحلية؛

١٠ - تشدد على أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين ينبغي أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، الأمر الذي يتطلب أطرا مؤسسية ملائمة، وقيادة تتحلى بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية، والتركيز على التنوع والمساواة بين الجنسين، والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والابتكار، والتحلي بالمسؤولية، وبناء قدرات القطاع العام؛

١١ - تقر، في هذا السياق، بالمساهمة الإيجابية التي تقدمها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من خلال قيمها ومبادئها التقليدية، لتعزيز الالتزامات الفردية والمجتمعية بهدف تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة وتعزيز الخدمات العامة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادئ شعب الأنديز التي تقول 'لا تكن سارقا' و 'لا تكن كذابا' و 'لا تكن كسولا'، وقيم شعب إنوبيات، ومنها قيمتا 'الاستقامة' و 'احترام الآخرين'، وقيمة 'الإنصاف والنزاهة' التي يقول بها شعب بلاكفوت؛

١٢ - تدعو إلى تجديد الجهود الرامية إلى النهوض بالتنوع والإدماج في الخدمات العامة وتعزيز المساواة بين الجميع، وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والنساء والشباب والأطفال والفئات المحرومة الأخرى، في فرص الحصول على الخدمات؛

١٣ - تشدد على ضرورة أن تراعي المؤسسات الحكومية ونظم القضاء والنظم التشريعية المنظور الجنساني وعلى ضرورة مواصلة تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في هذه المؤسسات؛

١٤ - تشجع جميع الدول والمراقبين ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة تكثيف تعاونها، بما في ذلك في مجال بناء القدرات، مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بهدف التشجيع على الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، بضمان الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، بما في ذلك تحسين نظم المحاسبة العامة، حسب الاقتضاء؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة، لا سيما إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى تعزيز المؤسسات العامة والخدمات العامة من

أجل تحقيق التنمية المستدامة عن طريق جملة أمور منها تعزيز تقاسم المعلومات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، وتقديم المساعدة في مجال بناء المؤسسات، وتحسين التكامل والتنسيق بين المبادرات والأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام في مجال التنمية المستدامة، إضافة إلى النهوض بالابتكار فيها؛

١٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يبلغ الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته في سياق تقريره عن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة.